(ولا سيما عمان والقدس) وما بين اسعار الريف أو المحافظات ذات الكتل الريفية الواسعة · ان مظاهر التفاوت المذكورة لا يستهان بها ، سواء في اسعار السلع والخدمات أو في اسعار العمل فهي تشير الى الفروق البنيوية بين المحافظات والى تفاوت تأثير فعل قوانين السوق في المحافظات المختلفة · وهذه الظاهرة ملموسة ايضا في اواسط الخمسينات وحتى في اواخرها (٥) ·

لقد انخفضت تكاليف المعيشة في السنوات التالية بشكل عام عن اسعار ٥١/ ١٩٥٢ ولا سيما اسعار الخبز والخضار والبيض ، اي المنتجات الاستهلاكية المحلية · واخذ ارتفاعها وانخفاضها يأخذ طابعا موسميا · كما شهدت بعض السلع المستوردة انخفاضا ملموسا كاسعار الارز والسكر · فيما حافظت اسعار مواد اخرى على ارتفاعها أو ارتفعت اكثر كالقهوة والشاي · لكن تكاليف المعيشة بقيت مع ذلك في معدلها العام مرتفعة قياسا لاسعار ما قبل ١٩٥١ (٦) · وبالمقارنة مع مستوى الاجور المتوسطة ، مما ضاعف من الضغوط المعيشية على غالبية القوة العاملة ، ولا سيما مع استمرار وجود اعداد كبيرة من القوة العاملة في حالة بطالة ·

ثالثا : تدني مستوى اجور العمل

ادى وجود فائض واسع من قوة العمل خارج اطار التشغيل وضآلة فرص العمل الجديدة (الطلب على شراء قوة العمل) الى زيادة المزاحمة في سوق العمل والى تخفيض المستوى العام لاسعار العمل بقوة منذ نهاية الحرب الفلسطينية · ان مقارنة مستوى الاجور في الاردن (الضفتين) في مطلع الخمسينات مع مستويات الاجور في فلسطين عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٤ ، تعطي فكرة عن الانخفاض الحاد في مستوى الاجور · (انظر الجدول رقم « ٤ ») (٧) ·

ويتبين من مقارنة اسعار العمل في السنوات المذكورة ان المعدل العام الاجور في مختلف المهن المذكورة في الاردن كان عام ١٩٥٢ يوازي ٢٧٨ فلسا في اليوم مقابل ٢٣٠ فلسا (مليما) في فلسطين عام ١٩٣٩ ، اي بزيادة مقدارها ٨ر٢٠٪ فقط خلال ١٣ عاما ، حين كانت نفقات المعيشة ، وبخاصة اسعار المواد الغذائية قد ارتفعت بمعدل ٣٠٠٪ او ٤٠٠٪ خلال هذه المدة · اي ان الاجور الحقيقية قد انخفضت عام ١٩٥٢ عن اجور عام ١٩٣٩ في فلسطين بصورة خيالية ·

أما اذا قارنا اجور العمل في مختلف المهن المبينة في الجدول عامي ١٩٤٤ و ١٩٥٢ ، فاننا نجد ان معدل الاجور في الاردن ١٩٥٢ كان يوازي ٤ر٣٧٪ فقط من معدل اجور ١٩٤٤ في فلسطين ، اي انها انخفضت بنسبة الثلثين تقريبا